

"استثمار اللغة العربية في تعليم الناطقين بغيرها"

أعدته د. سلمى عطالله

أستاذة اللغة العربية وآدابها في جامعة سيده اللوزية- لبنان

ومنسقة لقسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة

إنّ الاستثمار، في اللغة، مشتقّ من الفعل "ثَمَرَ"، وهو شيء يتولّد عن شيء متجمّعاً. يقال "ثمر الرجل ماله" أي أحسن القيام عليه. ويقال في الدّعاء: "ثمّر الله ما له" أي نمّاه، ويقال: "مال ثمر" أي مبارك فيه، وثمر القوم أي كثر مالهم. ولما كانت السّين في "استثمر" للطلب، أصبح معنى الاستثمار في اللغة، من خلال ما سبق، طلب التّنمية والزيادة.

وفي مختلف الشّرائع السّماوية، الاستثمار يعني أيضاً طلب التّكثير وزيادة النّوعيّة والكمّيّة، شريطة أن يكون في إطار السّبل التي شرّعها منهج الله، وفي دائرتي العدل والحلال، فيحقّق الخير للإنسان والأمة. وهذه الشّرائع كلّها قد تكلمت على ضرورة الاستثمار لا بل وجوبه، وأوردت في ثناياها قصصاً محفّزة عليه ومشجّعة على ولوج عالمه. فالقرآن الكريم، مثلاً، "شجّع الاستثمار لضمان الحياة الكريمة للأفراد كافة"¹، واعتبر التجارة سبيلاً مباركاً ومجالاً رحباً لاستثمار الأموال، و"قد اشتغل النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فيها في بداية حياته"².

أمّا في المصطلحات الاقتصاديّة، فالاستثمار يتأطر ضمن استخدام الأموال ذات الصّفة الاقتصاديّة في عمليّة إنتاجيّة، تؤدّي إلى زيادة إنتاج العمل والحصول على الأرباح، أو ضمن إنفاق ماليّ يهدف إلى تحقيق مكاسب مادّيّة ومعنويّة تنعكس نتائجها على الدّخل وتسهم في الازدهار. وهو، بالتّالي، ترجمة واضحة للرّغبة في عدم الاكتفاء بواقع معيّن والسّعي لطلب المزيد وتحقيق الأفضل، والاستفادة من قدرات وطاقات مكتسبة أو ممنوحة. بكلمة أخرى، هو مؤشّر واضح للاجتهاد والفتنة والحركة والتّطور... وإصلاح الأموال والثروات واستثمارها هو قاعدة أساسيّة يقوم عليها الاقتصاد، ولا غنى للمجتمعات عنها، لكي تكون قويّة البنية. وفي هذا الزّمن، يعتبر الاستثمار أساس القوّة، حتّى إنّ قوى الدّول تُقدّر بثرواتها وبقدرتها على استثمارها.

إنطلاقاً ممّا سبق، يمكننا القول إنّ الإنسان، عندما يرغب في الاستثمار، يبحث عن سلعة جديرة بهذا الاستثمار، وقادرة على تأمين الأرباح المرجوّة منه. لذا، وفي أيّ مسعى استثماريّ، يتّجه نظره إلى المجالات المصرفيّة والاقتصاديّة، أو إلى ميادين الثّروات الطّبيعيّة من طاقة ومعادن وأحجار كريمة ومياه وغيرها الكثير، لا بل يُكثر من الاستثمار فيها ويتمادى، حتّى أضحي معظم هذه الثّروات مستنفداً. في المقابل، تغيب عن باله ثروات كثيرة طمرها عمداً، أو تعامى عنها، وذلك بسبب عدم إيمانه بها، أو بسبب عجزه عن قراءة الحقائق المتعلّقة بها، وعن فقه جوهرها ومعانيها غناها!... واللّغة هي إحدى هذه الثّروات التي كان لهذا العصر المادّيّ الدّور الأبرز في تجاهل دورها، وفي إبعاد الإنسان عنها، وفي تغافلها عن الاستثمار فيها وعن جني المكاسب المعنويّة والمادّيّة التي يمكن أن يؤمّنها هذا الاستثمار له.

فاللّغة بحسب "ابن خلدون"، هي ميزة خاصّة بالإنسان، وبحسب "روسو" هي "أول مؤسسة اجتماعيّة، وهي ما يميّز الإنسان عن الحيوان، وما يميّز الأمم في ما بينها"³ وبحسب "ورف" هي "غير مفصولة عن الفكر الإنسانيّ ومرتبطة بالنّماذج الثقافيّة المجتمعيّة"⁴. أمّا بحسب "دي سوسير" فهي "كنز وضعته ممارسة الكلام عند الأفراد المنتمين إلى المجموعة البشريّة نفسها"⁵. إنّما إنسان اليوم قد أخرجها من

نطاق تطلعاته وطموحاته، متجاهلاً أنها "أهم وأخطر من أن تكون مجرد أصوات وأدوات للتفاهم أو الإبلاغ، لأنها، على مستوى الماضي، الذكرة الجماعية للأمة والمحافظة على خلاصة تجربتها في التاريخ، وحصيلة ما أسست لنفسها من أساليب النظر والفكر والتقويم والاكتشاف... وعلى مستوى الحاضر، هي خير معبر عن الهوية القومية للأمة، وما انتهت إليه من درجات النضج والنمو. وعلى مستوى المستقبل، هي طريق وحيدة لكل نمو داخلي عضوي، والسبيل للاستفادة من جميع التجارب الإنسانية، من دون الركون إلى التواكل والبحث عن الحلول الجاهزة أو الملقاة، والجنوح إلى الاتباع، أو القبول بالاستلاب وفقدان القدرة على الإبداع، والاستقالة من كل مهمة في صناعة التاريخ والمساهمة في إثراء الثقافة الإنسانية"⁶. ما يعني أن اللغة كائن حي مثل الإنسان، يتأصل وينمو ويتطور ويتواصل... وبالتالي، هي ثروة حقيقية تعطي فرصة للنهوض ولتحقيق العوائد المختلفة، شأنها شأن كل مؤسسة بشرية أخرى خاضعة للكف والكيف. وهي تحتم علينا الخروج من بوتقة النظرة البيولوجية إليها والتركيز على النظرة الثقافية.

واللغة العربية هي واحدة من أعرق لغات العالم الحية تراثاً، إن لم تكن أعرقها وأكثرها أصالة، وأطولها عمراً. وهي، عالمياً، خامس لغة من حيث عدد الناطقين بها. وقد اعتبرتها هيئة الأمم المتحدة لغة المؤتمر الرسمية للعام 1948، ومن ثم واحدة من أهم اللغات الست المعتمدة والمعمول بها في منظمات هذه الهيئة. وهي، كغيرها من اللغات، ثروة حقيقية، تعادل عنها العرب وما منحوها قيمتها أو أفسحوا لها المجال لتؤدي دورها على أكمل وجه. وقد أن لهم، وبعد كل هذه الأخطار المحدقة بهم، أن ينظروا إليها نظرتهم إلى أية مؤسسة أخرى، وبالتالي، العمل على استثمارها وطلب تنميتها وزيادتها، والإفادة من العوائد الجمة التي يمكن كسبها، فيما لو أخرجوا أنفسهم ولغتهم من حالة الجمود والتفوق إلى آفاق تواصلية يثبتون من خلالها نضوجهم الفكري، ووجودهم الحضاري والقومي الصحيح. فالجمود، إذا حل محل الحركة انتفى كل معنى حضاري ووجودي.

وعالم اللغة عالم واسع وسع عالم الإنسان تماماً، لذا، فمجالات الاستثمار فيه عديدة. إلا أننا سنتوقف في هذا البحث عند استثمار اللغة العربية في تعليمها للناطقين بغيرها. فما هي الأسباب التي تجعل هذا الاستثمار استثماراً ضرورياً، وما هي السبل التي يمكن اعتمادها لمقاربتة مقارنة ناجحة صحيحة؟

إنّ لاستثمار اللغة العربية في تعليمها للأجانب وللعرب غير الناطقين بها أسباباً كثيرة تحفزنا كمستثمرين عرب على خوض غمار هذا العالم. فهو، بما يتسم به من خصوصية وتميز، يعود علينا، بالإضافة إلى الأرباح المادية، بفوائد معنوية قد تفوق أي استثمار لغوي في أي مجال آخر. ومن أبرز فوائده، أنه :

(1) يحفز العرب غير الناطقين بالعربية أي بلغة وطنهم الأصلي، على العودة إلى الوطن والاستقرار فيه وتوظيف أموالهم وقدراتهم وإنتاجهم فيه. فاكتماب لغة مجتمع ما تشجع مكتسبها على العيش في هذا المجتمع، وتبعده عن أي شعور فيه بالغرابة أو بالاستلاب، وتعمق انتماءه إليه. ولنا بين هؤلاء العرب ثروات إنسانية وعلمية وإبداعية ومادية حقة، من الأجدر أن نستفيد منها نحن بدلاً من تركها للآخر.

(2) يفعل السياحة العربية وينشط الإقبال على المنتجات العربية المختلفة، وعلى الوسائل الإعلامية والأعمال الفنية والنشاطات الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية والاقتصادية والسياسية العربية في الوطن العربي وخارجه. فإتقان لغة البلد المقصود للسياحة يريح السائح ويقوده إلى تحقيق هدفه المنشود، وجني الفائدة المرجوة من هذه السياحة.

3) يحقق عملية تواصل صحيحة تعيد للعرب أمجادهم، وتنقلهم من هامش الحضور العالمي ومن الاستهلاك الحضاري والتبعية الثقافية اللغوية إلى المبادرة الذاتية والإنتاج والمساهمة في صنع الحضارة، وذلك ضمن حوار يسفر عن مفهوم جديد للتبادل، يتجلى بالتأثر والتأثير بعيداً عن الاتكالية والمحاكاة السلبية أو التقوقع. بكل ما يتركه هذا الأمر من شعور بالافتقار وبراحة الضمير، لأنهم كانوا أمناء على وديعة قيمة وضعها الله، عز وجل، بين أيديهم، وهي لغتهم، وهم أبوا أن تكون بلا نفع أو ثمر.

4) ينشر الإنتاج العربي الفكري والأدبي والعلمي، ويضيء على الحضارة العربية وعلى تراثها ومميزاتها وعاداتها وتقاليدها وأنماط عيشها وحياتها الثقافية والاقتصادية، لأن اللغة، بحسب "دي سوسير"، "تشبه القاموس الذي يمثل في الأصل الذاكرة الجماعية، واكتشافها يعني اكتشاف عالم جديد"⁷. كما يزيد رقعة انتشار اللغة العربية، ويعيد إليها حضورها القومي والعالمي، ويروج لها ويخرجها من نطاق مجتمعاتها إلى مدى عالمي وإلى حياة واسعة وآفاق لا نهائية، ويكسر الحواجز، وإن كانت وهمية أحياناً، بين الإنسان العربي وأخيه الإنسان في العالم...

5) يقدم الحلول للكثير من المشكلات الآنية العالقة في العالم بين المجتمعات العربية والمجتمعات الأجنبية، لا سيما تلك التي تتصل بالتباين الحضاري والصراعات الإقليمية والدولية مما قد تسهم اللغة في حلّه أو التخفيف من حدته. فالتحالف بين الحضارات، من وجهة النظر العملية، هو من أقوى الوسائل المتاحة لإصلاح شؤون العالم وللإسهام في إنقاذ الأسرة الإنسانية مما تتخبط فيه من مشكلات تتراكم وأزمات تتفاقم، فشلت السياسة الدولية، حتى الآن، في إيجاد تسوية عادلة وحلول حاسمة لها. كما يزيل الحجب الكثيرة التي تمنع الأجانب من النفاذ إلى حقيقة العالم العربي، ومن فهم تراثه وحضارته، لا سيما ما ارتد منه إلى الماضي، ومن إدراك روح الأمة العربية في واقعها الحالي. ويسهم في بناء علاقات حميمة وتفاعلات حضارية تقرب بين الأطراف المختلفة، على نحو ما شهدته العلاقات العربية والفارسية والهندية في المشرق إبان العصر العباسي، والعلاقات العربية الأوروبية في العصر الأندلسي. فقد قيل: "من تعلم لغة قوم أمن مكرهم".

لكن، لا يمكن الحديث عن أي استثمار قبل الحديث عن توفير الأرضية الصالحة له. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن استثمار في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، قبل الحديث عن توفير الشروط التي تجعل عملية التعليم هذه صحيحة. ومن أبرز هذه الشروط، وضع سياسة استثمارية وطنية شاملة تتخطى المبادرات الفردية، ويكون للدول ولحكوماتها وللجامعة العربية دور فيها، وتتضافر فيها القوى والخبرات، وترسم من خلالها الخطوات اللازمة التي تحقق استثماراً ناجحاً، بدءاً بالإنسان العربي مروراً باللغة وتعليمها وصولاً إلى طرق ترويجها واستثمارها. ويمكن توضيح هذه السياسة ضمن الأطر الثلاثة التالية:

الإطار الأول:

تحقيق وعي ثقافي وحضاري يؤهّلنا، كمجتمعات عربية، للانطلاق في مشاريع استثمارية كهذه، لأن الحضارة "هي ما نحن، هي الروح العميقة لمجتمعنا". وذلك من خلال:

1) اقتناعنا بأن لغتنا العربية ليست حكرًا على عرق أو حضارة، وأن بإمكانها أن تكون لكل راغب فيها، أن تكون ملك من يتعلمها، مفرّقين بين لغة وعرق وحضارة وغير خالطين بينها. فلا دليل على أن هناك من هو مهياً أكثر من غيره لتعلم العربية، لا الدم يفيد في ذلك ولا الجنس ولا العرق ولا التناسل ولا الوراثة. "ولو كان للغة خصائص عرقية معينة لا تلائم إلا عرقاً خاصاً، لما وجدنا أن اللغة الواحدة قد تكون

مشاعاً لأعراق عديدة وأداة لحضارات مختلفة⁸. فالجيوش العربيّة التي افتتحت أوروبا في بدء القرن السابع، كانت تضمّ بضع مئات من العرب فقط مقابل الآلاف من الأقباط والبربر. ومع ذلك اعتمدت اللّغة العربيّة كلغة ثانية في البلاد المحتلّة، ولم تعتمد، بالتّالي، اللّغتان القبطيّة والبربريّة. كذلك أيضاً زوج أميركا، فهم يتكلمون الإنكليزيّة ولا يعرفون لغة غيرها، والهنود الحمر الذين هجروا مواطنهم وانخرطوا في الحياة الأميركيّة لا يعرفون لغة غير الإنكليزيّة.

(2) **إصرارنا على ضرورة الفصل بين اللّغة والدين، لأنّ "اللّغة هي عادة بديهية في اللسان وتركيز أقي في الذاكرة والذكاء. أمّا الدين، فهو نظرة إلى الوجود بوساطة القلب، هو شبق عاطفي نحو السّماء ودعوة عموديّة في الإرادة البشريّة. وهما طبعاً ليسا عدوين، إنّما حياديّان لا دخل لهذا في تلك، ولا لتلك في هذا. إنّ منطقة اللّغة غير منطقة الدين، والعكس بالعكس. ونحن، عندما نخطب بعضهما ببعض، نكون كمن يُقحم القلب في اللسان أو اللسان في القلب، أو كمن يدورّ المكعب أو يكعب الدائرة⁹. وبالتّالي، فعليّنا أن نزيل ما وسنا به لغتنا العربيّة من قداسة، إذ كانت، في نظر علمائها قديماً وحديثاً، لغة قابلة للصّواب والخطأ والكمال والنّقص والتّحديث والتّطوير. وأن نحتّ كلّ من لا ينطق بها على أن يتعلّمها، سواء أكان من أبنائها أم من غيرهم، من المسلمين أو من غير المسلمين. وذلك انطلاقاً من حديث نبويّ بالغ الدلالة في هذا السّياق، يقول: "ليست العربيّة من أحكم بأبيه ولا بأمّه وإنّما العربيّة لسان، فمن يتكلم العربيّة فهو عربيّ"¹⁰.**

(3) **تفعيل الانتماء العربيّ، في زمن العولمة والحداثة وفقدان الهوية والفرادة واغتيال اللّغة العربيّة التي تشكّل موروث أمتنا، بهدف تفعيل الرّغبة في تعلّم هذه اللّغة محليّاً وعالميّاً، وبالتّالي، إنجاز عمليّة استثمارها خصوصاً لغير النّاطقين بها. وذلك، بالتّخفيف من وطأة الدّوبان في الآخر، والخروج من حالة الاستسلام والاتكاليّة وتجديد التّقة بمقومات الشّخصيّة العربيّة الفريدة، وترسيخ الإيديولوجيات المتعلّقة بالثّراث القوميّ والهويّة العربيّة. كما بالافتخار باللّغة العربيّة وترويجها وتعزيز الشّعور بقيمتها وتقديرها، والعمل على إبراز مميّزاتها. فالأمّة التي تحرص على نقاء شعورها تدافع عن لغتها ولا ترضى بديلاً عنها في عقر بيتها، وتصرّ على أن تشمل كلّ ميادين حياتها، لأنّها إن أضاعتها في لجة الاستلاب وأودعتها في المتحف، فالآخرون يصنعون مستقبلها. وقد اعترف جميع الأبحاث العلميّة بهذا المعطى، واعتبر أنّ الحديدان عنه يؤدّي إلى نتائج سلبية في أطر النّفس والاجتماع والتّربية، ويبتز الإنسان عن منبع الوجود الخلاق، ويُفقد معناه الأكبر وزخمه المبدع وصفاء حرّيته، فيصبح، على صعيد القوميّة، تابعاً لا متبوعاً. من هنا، يعمل عدد كبير من الدّول على صون اللّغة الأمّ، والحوول دون سيطرة اللّغة الإنكليزيّة، تحديداً، عليها. وفي هذا المجال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أنّ الدّولة الفرنسيّة في العام 2006، غرّمت شركة فرنسيّة (هي فرع لشركة أميركيّة)، بمبلغ خمسمئة ألف يورو، بالإضافة إلى غرامة يوميّة دائمة قدرها عشرون ألف يورو بسبب تزويدها موظّفيها ببرامج ووثائق تقنيّة باللّغة الإنكليزيّة فقط، وذلك انطلاقاً من قانون واضح ومحدّد، هو قانون "توبون"¹¹. كما نذكر أنّ وزير المواصلات في ألمانيا "بيتر رامسوير"، منع في العام 2010، وتحت طائلة المسؤوليّة، موظّفي وزارته من استخدام سلسلة من المصطلحات اللّغويّة الإنكليزيّة: "Laptops"، "Flip-charts"، "Tickets"¹².**

(4) **الإيمان بضرورة انفتاح اللّغة العربيّة على اللّغات والثّقافات المختلفة، كما الإيمان بقدرتها على إثبات نفسها في معترك اللّغات العالميّة، وعلى قدرتها على حمل علوم العصر وفكره وقضاياها تماماً كما كانت قادرة في زمن مضي. فالعربيّة استطاعت أن تفي بحاجة الحكم الأمويّ في تعريب الدّواوين، ونظم الإدارة للمجتمعات المختلفة والأقاليم والجيوش والحياة العامّة. كما استطاعت حمل علوم العصر**

العَبَّاسِيَّ ومجارة مختلف مظاهر التَّطَوُّر التي عرفها. لم تكن دون سائر اللُّغات المنافسة لها، ولا امتدادًا عضويًّا لها، كما أنَّها لم تذب في مجراها، ولم تسمح لها بالغانها أو تهميشها... وفي حركة النُّقل والترجمة التي نشطت في ذلك العصر، كانت العربيَّة، في التأسيس والترجمة صالحة لعلوم عصرها وقادرة على مدها بالمناسب من التَّسميَّات والمصطلحات.

فمن المهمِّ لنا كعرب أن نعي أنَّ «اللُّغة ظاهرة إنسانيَّة نشأت من أسفل، وتطوّرت بتطوُّر الإنسان ذاته، ونمت بنموِّ حضارته. وأنها، قبل أن تكون كلمات وأصواتًا وصرفًا ونحوًا، ظاهرة اجتماعيَّة فكريَّة ونفسيَّة، لا كيان لها إلَّا في ذهن الأفراد»¹³. ولا وجود لها، ولا تشكُّل لكيانها بمعزل عن المجتمع الإنسانيِّ، ولا تشكُّل للكيان الإنسانيِّ بمعزل عنها. فبها فقط صار الإنسان إنسانًا، وبها فقط تطوّرت الحضارة وبلغ العقل الإنسانيُّ ذروته. «فالبابليَّة مثلًا، كانت لغة راقية يتكلَّم بها قسم كبير من سكَّان الشَّرق الأدنى، لكنَّها ماتت لأنَّ الذين يتكلَّمون بها انقرضوا أو اندمجوا في حضارات أخرى»¹⁴. علينا أن نعي أن لا مفاضلة بين لغة وأخرى إلَّا على أساس الوسائل المتبَّعة لتنمية اللُّغات وإغناء تراثها التعبيريِّ. وأنَّ القضيَّة ليست قضيَّة لغة أفضل من لغة بل قضيَّة حضارة أرقى من حضارة، وحياة أغنى من حياة. وبالتالي، ما عشناه ونعيشه من واقع قد انعكس على لغتنا، فدفعنا ثمن تقاعسنا، وتذرَّعنا بعدم محاكاتها لتطلُّعات عصرنا، وتعمدنا إبعادها عن حياتنا وحياة الآخرين، وسماحنا للكلمات الأعجميَّة اللَّاتينيَّة بغزوها، ما حوَّلنا إلى ناس لاتينيِّ اللُّغة شرقيِّ السَّحنة. لذا، علينا العمل على تطوير إنساننا العربيِّ وحمله على مجارة علوم هذا العصر المتسارعة وأفكاره المستنبطة، والسعي لإخراج دولنا من بوتقة التَّراجع أو النُّمو إلى رحابة التَّطور، ومن مستنقع الصراعات السياسيَّة والدينيَّة والطائفية إلى صفاء الهدوء والسَّلام والوحدة، كعامل أساس يوفِّر البيئة الحاضنة والمناسبة لاستثمارات لغويَّة ناجحة، ولإطلاق اللُّغة العربيَّة نحو ميادين أخرى تسهم في تعليمها للأجانب.

الإطار الثاني:

تنفيذ مخطَّطات لغويَّة وتربويَّة تهدف إلى إنجاح عمليَّة استثمار تعلِّم اللُّغة العربيَّة لغير الناطقين بها، كما إنجاز مشاريع تسعى لعصرنة اللُّغة العربيَّة ولتيسيرها وحفظها وإغنائها بما يؤهلها لمواكبة هذا العصر السَّريع التَّقدُّم، ولتوسيع رقعة استعمالها ولتطويرها كترجمة لتطوُّر إنسانها، وكنتيجة طبيعيَّة لواقعه الجديد، ومحاكاة للمستجدَّات التاريخيَّة والعلميَّة الحاصلة، كي لا يحدث انقسام بين الوجود والذات. خصوصًا أننا، في هذا الزَّمن، لا نستطيع مقارنة عمليَّتنا الاستثماريَّة بلغة الأجيال الغابرة، أو بلغة مكبَّلة، أو بلغة مخدومة لا خادمة ينصرف فيها الجهد العقليُّ إلى الشَّكل لا إلى الفكر. وقد يكون من الخير أن تأخذ جامعة الدَّول العربيَّة المبادرة إلى تأليف لجنة تتمثَّل فيها الأقطار العربيَّة بعلماء متخصصين، تكون مهمَّتهم الإشراف على وضع استراتيجيَّات لغويَّة وميزانيَّات للإنفاق، ومتابعة ما ينشر، واختيار ما يناسب الثقافة العربيَّة وتطلُّعاتها الآنيَّة. وأبرز السُّبل التي يمكن اعتمادها في هذا المجال، يتجلى في:

(1) تفعيل دور المجامع اللُّغويَّة المشتركة بين الدَّول العربيَّة، وتقويم عملها وتعميمه ونشره. وذلك من خلال إعداد مجلس وطنيِّ لإطلاق القياس والتَّعريب، تكون مهمَّته رسم مخطَّطات عمليَّة ووضع منهجيَّات صحيحة وقوانين تطبيقيَّة والسَّهر على مراقبة العمل وإنجازه، عن طريق الخلايا أو الأقسام التي يمكن إنشاؤها على كلِّ المستويات. وذلك بهدف تمكين اللُّغة من مسابرة الحضارة بلسانها الخاصِّ، كما بهدف إغنائها والزَّيادة فيها، وسدِّ ما طرأ عليها من مواضع الخلل، والعمل على توحيد مصطلحاتها وصبغها بالصَّبغتين الأدبيَّة والعلميَّة، والنَّدراج من الجزئيَّات وصولًا إلى الكلِّيَّات، ومن الأفراد إلى الجماعات، ومن النَّزعة المحليَّة إلى الاتِّجاه القوميِّ. كما الحيلولة دون تسرُّب الدَّخيل إليها ما لم يطبع

بطابع الفصيحة، وإحياء الفصحى وقتل الدخيل إذا لم يكن ضرورياً، والاستعانة بمفردات اللغة الفصيحة إذا كانت تفي بالغرض. ففي زمن مض، كانت كلمة "قطار"، مثلاً، تستخدم بمعنى الإبل التي يسير بعضها وراء بعض، فيقال "جاءت الإبل قطاراً". ولما ظهر القطار الذي نعرفه الآن، أهدته اللغة من مدخراتها هذا الثوب الذي كأنما "فصل على قده".

(2) **وضع معاجم جديدة تعتمد مقاربات سهلة** وبسيطة وقادرة على محاكاة لغة متعلم العربية اليوم، والعمل على نشر هذه المعاجم بهدف تعميمها. وفي مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها، نحن بحاجة، أكثر من أي مجال آخر، إلى هذا النوع من المعاجم، وتحديداً إلى معاجم أحادية اللغة لأن المعاجم الثنائية اللغة لا تفي بالغرض ولا تفوق هؤلاء المتعلمين إلى عملية اكتساب صحيحة وميسرة للغة. ومع أن "العرب كانوا أول من ابتدع علم المعاجم"¹⁵، إلا أنهم، اليوم، لا يولون هذا العلم الأهمية الكافية والقادرة على درء الخطر المحدق بلغتهم. فالقواميس والمعاجم التقليدية التي اعتمدت لزمن طويل تتطلب أحياناً كثيرة معرفة عميقة بقواعد اللغة، وتزدحم بكثير من الكلمات المهجورة والهجينة التي لم يعد أحد يشعر بحاجة إلى استعمالها في زمننا الحالي، والتي لم تعد تلبّي الضرورات التعبيرية الجديدة.

(3) **إنشاء مراكز جامعية للأبحاث اللغوية** تعمل على تكثيف الأبحاث، وعلى استنباط الجديد فيها والسباق. كما تدأب على إحياء اللغة وتطويرها وإخراجها إلى ميادين الحياة الاجتماعية لتدرس وتسجل ما يلاحظ في تلك الميادين بصورة فعلية، اقتداء بعلماء اللغة القدماء "الذين تجولوا بين القبائل ودونوا ما سمعوه وما لاحظوه بكلّ تفصيل واهتمام، إيماناً منهم بأنّ وظيفة عالم اللغة هي، في المرتبة الأولى، الوصف"¹⁶، وبأنّ "المنهج الصّالح في دراسة فقه اللغة هو المنهج الاستقرائي الوصفيّ الذي يعترف بأنّ اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية بها تستقصي الملامح المميّزة لكلّ مجتمع"¹⁷. كما السعي من خلال هذه الأبحاث للاستفادة من العلوم اللسانية، وإنجاز علم دلالة عربي حديث، خصوصاً أن العرب كانوا سباقين إلى تأسيس بعض علوم اللغة، وإلى التوصل إلى إنجازات راقية بشأن بعضها الآخر، وإلى تقديم الكثير في علم الدلالة كالجاحظ والجرجاني والسكاكي والخوارزمي...

(4) **تشذيب العربية من صعوباتها** ومن الأحكام الشديدة التي تقيدّها، وجعلها لغة مبسطة وحيّة وسهلة المأخذ، فيقبل عليها أبناؤها والأجانب وتنتقل من عقالها وتنتفتح في وجهها الآفاق. وبالتالي، لا تضعف أو تزول، فتحلّ مكانها هذه اللغات الهجينة المبتكرة كـ "العربيّزي"¹⁸. مثلاً، بعد أن صارت السهولة هاجس كلّ متكلم للغة، وبعد أن تكرّرت محاولات المطالبة باستعمال الحرف اللاتيني للعربية، لا بل صارت حقيقة جلية خصوصاً في الأوساط الشبابية.

فقواعدنا العربية بحاجة إلى نظرية جديدة، تستفيد من الإنجازات الأخيرة التي أثبتت فعاليتها لدى شعوب أخرى، كما تستلهم الأعمال العظيمة التي أداها النحويون العرب قديماً بخاصة في مدارسهم العقلية، وتنكبّ على التطور والحاجات الجديدة التي تفرضها متطلبات العصر الحديث. فالخليل ويونس وسيبويه والزّمخشري والأصمعيّ وابن مالك وابن عقيل وغيرهم الكثير من أئمّة اللغة قد وضعوا علمهم في خدمة أبناء عصورهم، وفقاً لمقتضيات الزّمان والمكان وحاجات المجتمع. وهم، لو قاموا اليوم ورأوا أنّ المتأخّرين لا يزالون عند القواعد التي وضعها القرن الثامن، لعتبوا على نحة اليوم واستنفروهم إلى إعادة النظر في الأسس القديمة حرصاً على اللغة، وسعيّاً لتذبيحها بين أبنائها ونشرها بين الأمم كما تنشر الأمم لغاتها بين أبناء العربية.

من هنا تأتي ضرورة تبسيط بعض قواعد الصّرف والنحو واختصارها وتعديل بعضها بما يتلاءم مع زماننا الحالي، والتخلّص من كثرتها وتداخلها وشواذاتها، والتوفيق في عرض هذه القواعد

بين التدرّج والشيوع والأهميّة، والانتقال من المشترك المعلوم إلى الخاصّ المجهول، ومن البسيط إلى المعقّد. فـ "نشومسكي" يعتبر "أنّ كلّ قواعد عائدة إلى لغة معيّنة تلتزم بمبادئ القواعد الكليّة وإن تكن تبرز زيادة عليها قضايا عرضيّة تميّز هذه اللّغة"¹⁹. فيما يرى "بلومفيلد" أنّ "كلّ من يتكلّم لغة أو لهجة أجنبيّتين بإمكانه أن يستبدل فيهما خصائص لغته الأم"²⁰. كما يأتي وجوب ضبط الكتابة العربيّة بشكل دائم، ولكلّ المستويات كي لا تبقى اللّغة التي ينبغي فهمها للتّمكّن من قراءتها، على عكس سائر اللّغات التي تقرأ لتفهم، بالإضافة إلى أهميّة، لا بل ضرورة مقارنة تعليم هذه اللّغة عبر تقنيّة المهارات وليس الموادّ، أي ككيان كليّ متكامل وغير قابل للتجزئة، وبناء الكفاية اللّغويّة بطريقة وظيفيّة غير مباشرة تغني المتعلّم وخصوصاً الأجنبيّ عن الكثير من دروس النّحو والصّرف، وتوفّر عليه الكثير من تعقيدات، وذلك بالإكثار من التّدرّبات الاتّصاليّة الحقيقيّة. وهذه المقاربات هي التي أعتدها في برنامج "تعلّم العربيّة" المخصّص لتعليم غير الناطقين بالعربيّة، والذي أزمع على إتمامه، كمنسّقة لقسم اللّغة العربيّة في جامعة سيّدة اللّويزة، حيث ألغيت الفصل التّقليديّ العقيم بين أجزاء اللّغة، منطلقة في تعليمها من خلال مفهوم المهارات الموزّعة على دروس يعالج كلّ منها موضوعاً معيّناً، بدءاً من الإطار القريب وصولاً إلى الإطار البعيد، وبالمحسوسات وصولاً إلى المجردات. ففي كلّ درس، تتوزّع المهارات على سّنة عناوين ثابتة وواضحة تشكّل كلمة "اللّغة" القاسم المشترك فيما بينها، وهي: "اقرأ لغتك"، "افهم لغتك"، "اعرف لغتك"، "أغن لغتك"، "عبّر بلغتك"، "عش لغتك". العنوان الأوّل يركّز على مهارة القراءة الصّحيحة، فيما الثّاني على مهارة الفهم والتّحليل. أمّا الثّالث فيركّز على مختلف المهارات الضّروريّة لاكتساب اللّغة، كمهارات الصّرف والنّحو والبلاغة والتّعبير والبناء... وذلك باعتماد عناوين المهارات كـ "الفاصلة" أو "كتابة الهمزة" أو "كتابة فقرة" أو "أداة الرّبط أمّا" أو "زمن الفعل الماضي" أو "كتابة مقدّمة نصّ" أو "بناء النّمط التّفسيّري"... كما باعتماد أسلوب استقرائيّ يمكن المتعلّم، بمفرده، إذا اضطرّ إلى ذلك، من اتّباع الخطوات الاستقرائيّة للتّوصّل إلى استنتاج المعرفة اللّازمة، وبالتالي اكتسابها. والرّابع يعمل على إغناء مخزون المتعلّم اللّغويّ والفكريّ والثّقافيّ، ليهدف الأخير إلى نقل هذا المتعلّم إلى الحياة اليوميّة وتدريبه على التّواصل باللّهجة المحكيّة مع الآخرين، انطلاقاً من تمارين صفيّة تعتمد بشكل أساسيّ على وسائل سمعيّة وبصريّة، وصولاً إلى تمارين حيّة على أرض الواقع خارج الصّف.

(5) استغلال الحرف العربيّ الجميل الذي يعدّ بذاته ضرباً من الفنّ الرّفيع، وعنصرًا من عناصر الزّخرفة كمحفّز للأجنبيّ على دراسة العربيّة. فنحن "ندرك قيمة الكتابة العربيّة حين نعلم مثلاً أنّ الحرف العربيّ قد امتدّ إلى أنحاء لا يحكمها العرب في الجزيرة الإيبيريّة، فالملك "ألفونس الثامن" في الأندلس أمر بصكّ عمّلات تحمل نقوشاً عربيّة، و"بطرس الأوّل"، أحد ملوك الأراغون المتوفّي عام 1104، لم يحسن إلّا العربيّة كتابةً وخطاً، حتّى أنّ المستعربين استعملوا الخطّ العربيّ للكتابة اللّاتينيّة نفسها. وبعد سقوط غرناطة كان للموريسكيّين²¹ لهجة رومانسيّة أي محرّفة عن اللّاتينيّة، لكنهم ظلّوا يستخدمون الحرف العربيّ لكتابة ما يعبرون عنه بلهجتهم"²². وفي زمننا الحاليّ، تؤكّد الدّكتورة "فيكتورين عبّود"، الأستاذة السّابقة في مركز دراسات الشّرق الأوسط في جامعة تكساس في الولايات المتّحدة الأميركيّة، أنّ متعلّمي العربيّة في الجامعة أبدوا أكثر من مرّة إعجابهم بنظام الكتابة العربيّة وبدقّتها وجمالها وروعها.

(6) حلّ مشكلة الازدواج اللّغويّ الذي تعانیه اللّغة العربيّة والذي يترك صعوبات كثيرة في تكلم الفصيحة، بحيث أنّ المتعلّم الأجنبيّ عندما يأتي بلداً عربيّاً بهدف اكتساب اللّغة العربيّة يجد نفسه أمام لغتين، بخاصّة في تصوّره هو، وهما: لغة فصيحة يتعلّمها في المركز التّعليميّ ولهجة محكيّة يسمعها في

الشّارع والمحيط الاجتماعيّ، ما يجعله متردّدًا بين الاثنتين. من هنا، وتفاديًا للوقوع في هذه المشكلة، علينا العمل على مسارين: الأوّل يهدف إلى تقوية الفصيحة ونشرها بمحاربة الأميّة وتعميم التّعليم الإجماليّ وتمكين أجهزة الإعلام في الدّول من الارتقاء بالعاميّة إلى الفصيحة المبسّطة والميسّرة، التي ستبقى نافذتنا الوحيدة على العالم كلّ. فيما الثّاني يسعى لأنّ تمزج المناهج التّعليميّة، المخصّصة لهؤلاء المتعلّمين، بين العاميّة والفصيحة بطريقة علميّة مدروسة لا تسيء إلى أيّ منهما، وتجعل المتعلّم الأجنبيّ، بالتّالي، قادرًا على التّواصل بالاثنتين معًا، إذا اضطرّ إلى ذلك. فالمدارس الحديثة توصي بضرورة اعتماد الشّكل الشّفويّ في تعليم اللّغة والتّركيز على السّبل الاتّصاليّة، لأنّ اللّغة سلوك مكتسب في المجتمع، فعن طريق الاحتكاك بالأفراد يتمكّن المتعلّم من عاداتهم اللّغويّة الشّائعة، فيحاكيهم في استعمال الأساليب ويجاريهم في كلامهم. وهذا ما يؤكّده "تشومسكي"، أيضًا، في شرحه لعملية الاكتساب اللّغويّة، إذ يقول: "إنّ الطّفل السّويّ يكتسب المعرفة باللّغة من خلال تعرّض شفاف لها، ومن دون ان يتدرّج عبر تمارين مخصّصة فيستطيع، من ثمّ، ومن دون القيام بأيّ مجهود يذكر، استعمال بنى معقّدة وقواعد موجهة للتّعبير عن أفكاره وأحاسيسه"²³. وهذا الأمر ليس بعيدًا عمّا قاله ابن خلدون أيضًا، عندما اعتبر أنّ "اللّغة ملكة لا تصل إلّا بتكرار الأفعال"؛ والحياة اليوميّة بناسها وبإطارها المكانيّ هي البيئة الأفضل لتكرار هذه الأفعال.

وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ برنامج "تعلّم العربيّة"، المذكور أعلاه، يدأب على تقليص الهوة القائمة بين الفصيحة والعاميّة، بالنّسبة إلى المتعلّمين غير النّاطقين بالعربيّة. وهو، وإن كان موزعًا على قسمين، الأوّل مخصّص للغة الفصيحة، فيما الثّاني للهجة المحكية، إلّا أنّه ينطلق من كلّ منهما إلى الآخر، ويجمع ويمزج بينهما بمنهجية علميّة مدروسة، تركّز، بشكل رئيس، على المشافهة وعلى التّواصل الحقيقيّ مع الآخر في الحياة اليوميّة، أو عبر شبكات التّواصل الاجتماعيّ والوسائل السّميّة والبصريّة المختلفة.

(7) تأمين بيئة تربويّة وتعليميّة صالحة، تلغي أيّ عائق أمام المتعلّم الأجنبيّ، لأنّ التّعليم بإمكانه أن يؤدّي إلى سيطرة لغة معيّنة وإنجاح عملية اكتسابها، واعتماد مقاربات تربويّة وتعليميّة حديثة ومتطورة تحاكي تطوّرات عصر العولمة والتّكنولوجيا والمعرفة، وسط ما يفرضه هذا العصر من تحديات وأدوار حديثة. وهذا لا يتمّ إلّا بتخطّي الإصلاحات العشوائيّة والمبادرات الفرديّة الخجول في هذا المجال، ووضع سياسة قوميّة أو وطنيّة تتضافر فيها جهود جهات ثلاث هي: وزارة التّربية، والمؤسسة التّعليميّة، والمعلّم. كما ترعاها الدّول وتأخذ على عاتقها مسؤوليّة تطبيقها، وتسعى فيها لبلوغ عمليّة الاستثمار المنشود. وذلك بـ:

1-7 إعداد معلّم العربيّة لغير النّاطقين بها ضمن سياسة وطنيّة، تبدأ في كليّة التّربية وتمتدّ إلى المؤسسة التّعليميّة. وتتحدّد معالمها من خلال وضع تخطيط تربويّ ثلاثيّ الأبعاد والمحاور: محور الاختيار والانتساب، محور الإعداد والتّأهيل والتّدريب، ومحور المتابعة والتّطور المهنيّ المستمرّ. وعلى المؤسسة التّعليميّة أن تتعاون مع كليّة التّربية لتنفيذ مقرّراتها وخططها في هذا المجال، والعمل على استمرارها، وذلك من خلال إيجاد هيئات تربويّة داخل المؤسسة تشرف على عمل المعلّم، وتقوّمه وتدعمه وتساعد، وتؤمّن المناسب له من مؤتمرات ومحاضرات وورش عمل... وتحفّزه، كونه المشارك الرّئيس في تحديد نوعيّة التّعليم، على التّخلّي عن دوره القديم لمزاولة دوره المتغيّر والمتجدّد، وذلك بتمكين مؤهلاته وقدراته الجسديّة ومواصفاته الشّخصيّة وقيمه الأخلاقيّة، وكفاءاته الدّاتيّة واللّغويّة والأدبيّة والمعرفيّة والنّقدية والتّكنولوجيّة، كما باستعداده الشّخصيّ للتّطور وللانفتاح على اللّغات الأخرى، وللتفاعل مع المتغيّرات

والمستجدّات واستيعابها... ولا بدّ من أن تتحوّل عمليّة الإعداد والتّدريب هذه إلى شرط أساسي لممارسة عمليّة التّعليم.

7-2 تطوير المناهج وطرائق التّعليم وتيسيرها، وفق المستوى النهائيّ أو السّقف التّعليميّ المحدّد لتعليم العربيّة لغير النّاطقين بها، وجعلها مرتبطة بالواقع وقادرة على محاكاة حاجات إنسان القرن الحادي والعشرين وتطلّعاته، وتحقيق المواءمة بين روح هذه المناهج وروح الحضارة، والعمل على أن تتبدّى فيها ثقافتنا في عمق قيمها. كما تطبيق معايير الجودة العالميّة والاستفادة من تجارب الدّول المتقدّمة، واعتماد منهجيّة سليمة، يكون فيها المتعلّم هو المحور، وتكون قادرة على محاكاة مختلف أنواع الذّكاء والقدرات الاستيعابيّة عند المتعلّمين، وعلى مراعاة تعدّد المستويات فيما بينهم، وتوضيح أساليب مقاربتنا. وقد راعى برنامج "تعلّم العربيّة" هذا الأمر، فوضع امتحاناً تشخيصياً يهدف إلى تحديد مستوى المتعلّم قبل انضمامه إلى البرنامج. كما وزّع المهارات على عدّة مستويات تلبي حاجات المتعلّمين وطاقتهم، واعتمد، من أجل اكتسابها، أسلوباً استقرائياً يؤمّن عمليّة تعلّم ميسرة، في حال وجود عدّة مستويات في الصّفّ الواحد... ومن المهمّ أيضاً، العمل على تعميم فلسفة تقويم جديدة، علميّة، ودقيقة ومتنوّعة الأساليب تصبّ في مصلحة التّقويم من أجل التّعليم، وتحقّق عمليّة تعلّم صحيحة لهؤلاء المتعلّمين، وبالتالي عمليّة استثمار ناجحة. بالإضافة، طبعاً، إلى اعتماد أنشطة محفّزة على تعليم الفصيحة والمحيّة معاً، استناداً إلى الدّراسات والبحوث التّطبيقيّة الحديثة. والتّكنولوجيا، بمختلف وجوهها، هي إحدى الوسائل الأساسيّة التي يفترض اعتمادها في هذا المجال، لما لها من دور في كسر الحواجز القائمة بين العربيّة وبين متعلّميها، أكانوا عرباً أو أجانب، إذ لم يعد مقبولاً بعد اليوم أن تقارب عمليّة تعلّم اللّغة العربيّة أو تعليمها، بمنأى عنها. وهذا الأمر يفترض، طبعاً، ضرورة لا بل وجوب تجهيز صفوف اللّغة العربيّة، على الأرض العربيّة أو خارجها، بالوسائل التّكنولوجيّة المتنوّعة، ووضع برامج إلكترونيّة منشورة ومتاحة لكلّ راغب في تعلّم العربيّة، سواء أكان ضمن مجموعات أو بمفرده، وفي الاطّلاع على حضارة هذه اللّغة، والتّوغّل في عالمها...

7-3 إيلاء تعليم العربيّة لغير النّاطقين بها اهتماماً كبيراً في المدارس والمعاهد والجامعات، والعمل على تثقيب العلامات المخصّصة لهذه المادّة بنسبة عالية؛ كما السّعي لفتح مراكز ثقافيّة ومعاهد لتعليم العربيّة لغير العرب في مختلف بلدان العالم، خصوصاً أنّ الاتجاه السائد عالمياً، قد بدأ يُظهر اهتماماً بتعزيز قسم الإنسانيّات وبدراسة اللّغات، وطلباً متزايداً على المتخصّصين في اللّغة العربيّة وآدابها، في مختلف الدّول، لا سيّما في الولايات المتّحدة الأميركيّة.

الإطار الثالث:

وضع استراتيجيات مدروسة وقوانين رسمية تصون اللّغة العربيّة وترغب فيها، وتحفز على تعلّمها، وعلى التّطلّع باستمرار نحو أفق قوميّ منفتح، كإطار ثالث يحتضن نجاح مشروع استثمار تعليم اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها. ويتحدّد هذا الإطار بما يلي:

(1) اعتماد القنوات والسبيل التي تقارب في أيّ عمل استثماريّ تقليديّ، أي ضمن الميدان التجاريّ الماديّ البحث، طالما أنّ الهدف واحد، وأنّ السلعة المراد ترويجها والاستفادة منها، أي اللّغة، لا تقلّ عن أيّ سلعة أخرى، لا بل تفوقها جميعاً قيمة وقدرًا.

من هنا، ولكي يتم استثمار اللغة بالشكل الجيد، على أولياء الأمور في الدولة، الدّأب على تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات وإيجاد المناخ الصّالح للتنمية، كما وضع مسودات التخطيط ودراسة مشاريع التنفيذ والنظر في جدواها الاقتصادية، وتعيين من هم أمناء وراشدون وعارفون ليراقبوا ويصونوا ويحفظوا ويمنعوا أيّ سلوك منحرف، وينظّموا الأسواق الداخليّة والخارجيّة، ويوسّعوا رقعتها، ويعملوا وفق نظام الحمايةين الإغلاقيّة والتنافسيّة، وذلك بمنع منافسة أيّ لغة أخرى للغة العربيّة، والتأكد دائماً من جودتها ومن اتسامها بما يجعلها لغة عالميّة، وتسخير كلّ الطّاقات لنشر هذه اللّغة في المجتمعات العالميّة، وإظهار ما فيها من جمال وغنى ومميّزات، والتّحفيز عليها.

(2) سنّ قانون يجعل العربيّة أداة رسميّة للتّعامل في كلّ المجالات والقطاعات الحيويّة والمؤسّسات والخدمات العامّة في كلّ البلاد العربيّة، لأنّ اللّغة تحيا بالاستعمال ولا تحيا في بطون الكتب. وفي نشرها بهذا الشكل، نحتم على كلّ أجنبيّ قاصد لبلادنا أن يحتكّ بهذه اللّغة، وأن يتدرّب على التّواصل بها إذا كان يعرفها، ونلزمه بتعلّمها إذا كان يجهلها. وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلاّ بإرادة سياسيّة تقرّها الأُمّة في أعلى مستوياتها.

(3) اعتماد سياسة إعلاميّة تهدف إلى استغلال الإعلام بمختلف وجوهه وفضائياته، ووسائل الاتّصال الجديد بمواقعه الإلكترونيّة والتّواصلية، لما لها من دور في نهضات الشّعوب وتطوّرها وتعزيز إيديولوجياتها وكفاءاتها ونشر حضارتها وثقافتها، والترويج للغاتها والتّحفيز على الإقبال عليها، ولما لها من سلطة على النّاس وقدرة هائلة على استمالتهم والوصول إليهم أينما كانوا. وهذا، إلى حدّ بعيد، ما عبّر عنه "تشرشل" في قوله: "ليس هناك رأي عامّ، هناك رأي منشور". وهذا ما أكده الإعلام المكتوب، في بعض الدّول العربيّة لا سيّما في لبنان ومصر، في عصر النهضة، إذ ساهم بشكل مباشر في حفظ اللّغة العربيّة ونشر تراثها.

وهذه السّياسة تتطلّب حرصاً على أن يكون الحفاظ على العربيّة وإبراز أهمّيّتها والزّيادة من الإقبال عليها، أحد هواجسها الأساسيّة. وهي تبدأ بوضع مناهج مدروسة في كليات الإعلام يدرّس معظمها باللّغة العربيّة، وذلك لتخريج إعلاميين قادرين على التّعبير بعربيّة معاصرة، إنّما بطلاقة وفصاحة، بعيداً عن أخطاء في اللفظ والتّركيب والضبط... وتنتهي برؤيا برامجيّة واضحة تسعى للخروج من سطوة إغراء العين ولغة الجسد وتقديم أفكار مستعارة ومستنسخة بلغة مأجورة، أو برامج فارغة من المضمون بما في ذلك اللّغة. فالنظريّات والدراسات الإعلاميّة قدّمت كثيراً من الاجتهادات حول مفهوم الإعلام الاجتماعيّ ودائرة التأثير، ومنها نظريّة التّسويق الاجتماعيّ التي تتناول كميّة ترويج الأفكار التي تعتقها النّخبة في المجتمع، وإبقاء السلعة على رأس قائمة المنبّهات في ذاكرة المستهلك، وإمداده بالمعلومات اللاّزمة، وخلق الإدراك الكافي عنها لديه، ممّا يساعد على غرس الميل النّفسيّ إليها، وعلى إقناعه بضرورة الاستفادة منها.

ولضمان نجاح هذه السّياسة الإعلاميّة، وإزالة المعوّقات أمام العمليّة الاستثماريّة وتذليلها، لا بدّ، أيضاً، من تحديد نظام رقابيّ يدقّق في كلّ ما يُعرض في وسائل الإعلام وفي المواقع الإلكترونيّة وفي المعلومات واللّغة والمصداقيّة والأسلوب، كون هذا العالم عالمًا افتراضياً قد يصل إلى المتعلّم الأجنبيّ من دون استئذان أو تأشيرة دخول...

(4) إيجاد الحوافز اللاّزمة لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، على الإقبال على هذه اللّغة وعلى تعلّمها، من خلال الرّغبة في التّواصل مع النّاطقين بها. وهكذا، يصبح الاستثمار في تعليمهم اللّغة مجدداً ومحققاً المرجوّ. وللدوافع أو الحوافز، وبخاصّة الإيجابيّة، أهميّة كبيرة في نجاح عمليّة تعلّم اللّغة الهدف، لأنّها توّطر

حاجته إلى الاتصال بها. وهي تقسم إلى نوعين رئيسيين: دوافع اندماجية تكاملية كالاندماج الطوعي بأهل اللغة والتكامل مع بيئتهم ومجتمعهم، كما يحصل مع بعض أبناء العرب؛ ودوافع نفعية مادية مثل الحصول على مال أو عمل، كما يحصل مع بعض أبناء العرب والأجانب معاً. فـ"القدرة اللغوية عندما تتوافر لها الإثارة الملائمة، تقوم ببناء القواعد، والفرد يعرف اللغة التي ولدتها القواعد التي تم بناؤها"²⁴. لذا، على العالم العربي العمل على إيجاد ما يحفز غير الناطق باللغة العربية على تعلمها، ومن هذه الحوافز:

1-4 إبداع الجديد والمميز والمفيد والخاص بهذا العالم على مختلف الأصعدة، والذي قد ينفرد به هذا العالم أو ينافس به الآخر، ويدعوه إلى تعلم العربية كسبيل وحيد للتعرف إليه. وللحصول على هذا الإبداع أو الابتكار، علينا، كدول وكمجتمعات، أن نسمو حضارياً ونصبح أقوياء. فالحضارات عندما تتواصل، يؤثر بعضها في بعض، ويسري التأثير عادة من الحضارة الأقوى إلى الحضارة الأضعف والأكثر تخلفاً. والجدير ذكره هنا، هو ما حصل في العصر العباسي، عندما "شاعت وازدهرت علوم الكيمياء في ميدان الدرس التجريبي والتأليفي، وتجلّى ذلك في مجموعة من المؤلفات المنسوبة إلى جابر بن حيان، والتي ترجمت إلى اللاتينية، ومن هذه المجموعة انتقل عدد من الكلمات العربية التي ترمز إلى المواد الكيماوية والأواني المخبرية، إلى اللغات الأوروبية..."²⁵

2-4 تشجيع ظاهرة الاستشراق، ودراسة الثقافة العربية والقيم والفضائل والحياة الاجتماعية والشرائع الدينية الصحيحة، والترويج لها لفكرة أن كلّ لسان يتمّ تعلمه يفتح أمام متعلمه أفقاً جديداً من آفاق العقل البشري، وأن من لا يعرف العربية سيعيش معزولاً عن منطقة بأكملها، تخبئ في حناياها تاريخاً قديماً يضجّ بالعراقة والغنى. ونشير هنا، على سبيل المثال، "أن عدد المنظمات التي تروج لتعليم اللغة العربية كوسيلة للتنفيذ إلى التقاليد الإسلامية والثقافة العربية في الجيلين الثاني والثالث من الأميركيين العرب، قد بدأ يتزايد. فبحسب إحصاء "جمعية اللغات الحديثة" في الولايات المتحدة، يتبين أن عدد دارسي لغة الضاد في العام 1998 كان يُقدّر بـ 5565 طالباً، وقد ارتفع هذا العدد في العام 2002 إلى 10590 طالباً، وفي العام 2003 إلى 24974 طالباً، ليصل في العام 2010 إلى 51 ألف طالب..."²⁶.

3-4 استغلال موقع المنطقة العربية الاستراتيجية، وأهميته السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي كحافز مهم يدفع المتعلم الأجنبي، السياسي أو الذي يدور في فلكه، إلى تعلم العربية، لممارسة عمله السياسي على أفضل وجه، وللانخراط في الأجواء السياسية المحلية، وللوقوف على حقيقة واقع هذه المنطقة، التي يبدو أنها تشكل بوصلة العالم السياسي.

4-4 الاستفادة من السياحة العربية بمختلف وجوها، من سياحة ثقافية وسياحة مؤتمرات وتدريب، إلى سياحة دينية وترفيهية وسياحة أثار وطبيعة... والاهتمام بها كقطاع مهم ومدبر للعملات، وتخصيصها بسياسة توجيهية وتنموية وتسويقية، توفر لها أسباب الجذب اللازمة لتلبية حاجات مختلف فئات السياح، والترويج للغة العربية ولضرورة اكتسابها.

5-4 تسخير الفنون بمختلف أنواعها كالموسيقى والغناء والمسرح... لنشر العربية، ولتحفيز الأجانب من خلالها على عشق العربية والسعي لتعلمها وسبر أغوار ثقافتها وحضارتها، والعمل، في هذا النطاق، على تخصيص جوائز ومكافآت تشجيعية. ويمكننا، على الصعيد الفني، أن نبدع ونقدّم الكثير، وأن نستفيد حتى ممّا ملأنا به جعبتنا عبر السنين. ولنا، في هذا المجال،

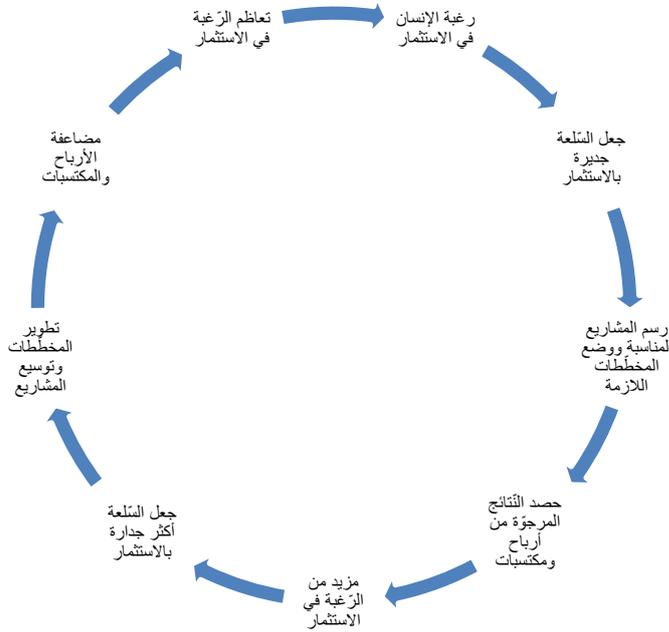
مثال حديث العهد، مأخوذ من أحد برامج الهواة العربية في العام 2013، إذ جذبت الأغنية العربية إحدى الطالبات في إحدى جامعات الولايات المتحدة الأميركية، ودفعتها إلى المشاركة في هذا البرنامج، وإلى الوصول إلى أعلى المراتب. وقد أبدت هذه الفتاة أكثر من مرة إعجابها بالعربية لغة وشعراً، كما عبرت عن أنّ غايتها الأساسية من المشاركة في البرنامج كانت للتعبير عن إعجابها بالفن العربي، ولتأكيد حبها للعربية.

4-6 فتح العديد من فرص العمل والاستثمارات المتنوعة، والتي يكون إتقان العربية من بين شروطها الأساسية. والاستفادة من حاجة إنسان اليوم إلى عدم الاكتفاء بلغة واحدة، وإلى ضرورة مزاولة أكثر من لغته القومية، وذلك بسبب تزاوج المصالح الاقتصادية، وسعي السياسات العالمية لتوحيد الأهداف الاقتصادية عن طريق المؤتمرات الدولية. ولعل ذلك ما يفسر اتجاه العالم المتقدم كله إلى تعظيم العائد الاقتصادي لاستخدام اللغة الأم، ولا سيما بعد أن أثبتت نظرية النمو الجديدة، أنّ الاستثمار في تعليم اللغة الأصلية في المجالات التكنولوجية يعد استثماراً مثالياً طويل الأجل تتعاضد فوائده، كلما أحسنت المؤسسات التعليمية والثقافية إدارته واستشرف أهميته. ولا بد لنا، هنا، من الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في سيطرة لغة معينة وفي القضاء على أخرى. والأمثلة كثيرة، وإن كانت من خارج وطننا العربي: فالصناعة التي قادها رؤساء المنشآت والمهندسون والتقنيون الذين يتكلمون اللغة الإنكليزية، في الجزر البريطانية، قد دفعت بالسكان إلى مناطق سيطرة هذه اللغة، وبخاصة إلى المدن. وفي بعض مناطق "ويلز"، غير أكثر من نصف السكان لغتهم في أقل من فترة جيل واحد، وذلك إثر ازدياد التصنيع الذي كان من نتائجه تحسين مستوى الحياة. والركود الاقتصادي أو حاجة اقتصاد البلاد إلى معاهدة تجارية يمكنهما، أيضاً، أن يجعل إحدى اللغات هي المسيطرة. فمعاهدة الـ "زولفرين" (Zolverein) مع ألمانيا سنة 1844، مثلاً، أدت إلى تفوق اللغة الألمانية، في حين أن معاهدة الـ "بونولوكس" (Benelux) دعمت تفوق اللغة الفرنسية. والاقتصاد في الدول العربية، قد أسهم في نشر اللغة العربية باعتبارها لغة الريادة، وذلك في زمن مضى كان يُعد فيه أول أقوى اقتصاد في العالم، لا سيما في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز. وقد ذكر الرحالة "ابن حوقل" في "كتاب المسالك والممالك" أنّ "اللغة العربية كانت مستعملة في الأسواق التجارية الهندية، مثلاً، كما كانت لغة مفضلة عند بعض الخاصة". ومع فجر القرن الثالث عشر، وبداية تدهور الوضع العربي، شهد العالم بداية ازدهار الاقتصاد الأوروبي الذي قام على اكتاف العلوم العربية واليونانية المنقولة إلى العربية التي ترجمت إلى اللغة اللاتينية إبان فتح الأندلس، ليؤسس بعد ذلك المدرسة اليونانية التي ما فتئت تتطور مع التطور الاقتصادي في أوروبا. ولا يزال التاريخ يعيد نفسه لنلاحظ، مثلاً، تراجع مكانة اللغة الفرنسية لحساب اللغة الإنكليزية مع التطور الاقتصادي الذي تشهده أميركا مقارنة بالدول الأوروبية.

واليوم، ما زالت لغتنا العربية موجودة، وما زالت بلادنا العربية تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي ومهم في استقطاب التجارة العالمية، كما بثروات نفطية وغازية وطبيعية وسياحية، ونفت الصلات الاقتصادية والتجارية بالبلدان الأجنبية، ودعت الكثير من غير العرب إلى الوفود إلى البلاد العربية التماساً للعمل ولجني الأرباح. فلم لا نستثمر اللغة العربية في تعليمها لهؤلاء الأجانب غير الناطقين بهذه اللغة، أكانوا مستثمرين أو تجاراً أو عمالاً أو مستفيدين من هذه الثروات، وذلك باعتماد هذه اللغة لغة الكتابة التجارية والتواصل في كل العمليات التجارية والاستثمارية؟ فاللغة تعدّ عنصراً من عناصر الاتصال الأساسية الذي يعتمد عليه النشاط

الاقتصاديّ اعتمادًا كبيرًا، وأحد الظروف الأكثر أهميّة من أجل تعامل تجاريّ حرّ وواسع النطاق على المستوى الذي تتطلبه الرأسماليّة الحديثة، ومن أجل إقامة ارتباط وثيق بين السوق والشركاء أكانوا بائعين أو مشترين كبارًا أو صغارًا... وهذا ما يعبر عنه المستشار الألمانيّ "ويلي براندت"، في قوله: "إذا أردت أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدّث بلغتك، وإذا أردت أن تبيعني بضاعتك فعليك أن تتحدّث الألمانيّة". ونذكر، في هذا المجال، أنّ "مؤسسة معهد اللّغة العربيّة"، مثلاً، ومركزها مدينة "لوس أنجلس" في الولايات المتّحدة، قد تعهّدت بإدخال مادّة اللّغة العربيّة ضمن برنامج تعليم المدارس الثانويّة العامّة، أسوة بالإسبانيّة والألمانيّة والفرنسيّة، وذلك بسبب اعتبار الإلمام باللّغة والثّقافة العربيّتين حاجتَيْن ضروريّتين إلى الوصول إلى السوق العربيّة النّامية، وبسبب ازدياد الطّلب على متكلّمي اللّغة العربيّة، نتيجة نموّ حجم التّجارة الأميركيّة مع بلدان الشّرق الأوسط.

إذا، وانطلاقاً ممّا سبق، يتبيّن لنا أنّ التّفكير في اللّغة العربيّة ينصرف إلى بيان صلتها ببناء مشروع نهضويّ مسقبليّ، لأنّها أداة من أدوات بناء مستقبلنا العربيّ. كما يتبيّن لنا أنّ استثمار هذه اللّغة في تعليمها لغير النّاطقين بها، هو كأيّ استثمار آخر، حركته حركة دائريّة، تنتهي حيث تبدأ، من اللّغة أو الإنسان وترجع إليهما، إنّما بوتيرة تصاعديّة لا تصل إلى خطّ نهاية إلّا إذا أراد لها المستثمر هذه النّهاية. وهو استثمار يعود بالفائدة على الإنسان واللّغة معاً، ومردوده أخلاقيّ وحضاريّ وثقافيّ وإنسانيّ ووجوديّ ينعكس على جميع مقوّمات الحياة، وهذا ما لا يمكن قياسه بالأرقام، لأنه أكبر من أن تحصره المعادلات والمؤشّرات الإحصائيّة.



إنّما لكي تتحقّق الفائدة المرجوة من هذا الاستثمار، علينا أن نتيقّن أنّ المشكلة تكمن فينا وليس في لغتنا، لأنّها لم تخذلنا يوماً، إنّما نحن الذين خذلناها. فاللّغة من الحياة الإنسانيّة وللحياة الإنسانيّة، والتّعاطي

معها شكل من أشكال الأداء الحياتي، فإن عاش الإنسان عاشت وإن مات ماتت، حتى إن صلاح الأفراد والمجتمعات والأوطان مرهون بصلاح اللغة.

من هنا تأتي مسؤوليتنا كأفراد ومجتمعات ودول تجاه لغتنا التي تشكل هويتنا وولاءنا وانتماءنا، والتي تتطلب من الجميع، كل بحسب مكانته وإمكاناته وقدرته وحرصه وشعوره بالمسؤولية، الإسهام في النهوض بها وتعزيزها ونشرها وتقديمها بأحدث الطرق والتقنيات للمستفيدين منها في جميع أنحاء العالم، والاستثمار فيها بكل ما للاستثمار من دلالة ومعان، وتمكينها، بالتالي، شأنها شأن اللغات الحضارية الحديثة، من تحسين الاقتصاد من خلال ما يسمى بالتصدير اللغوي للبرامج والتقنيات التي تعالج منظومتها، ومن القيام بدور إيجابي لخدمة الثقافة والحضارة، والمساهمة مع غيرها من اللغات في إيجاد عالم أفضل. كما تتجلى هذه المسؤولية بإيماننا بأن التطور ضرورة حتمية، وهو يفرض علينا أن نخرج من تقوقعنا وأن نفهم أن الحاضر ليس عوداً إلى الماضي إلا بقدر ما في ذلك الماضي من حضور فاعل في الآن، وإلا بقدر ما هو بمثابة الخميرة للممكن الآتي.

فهلّم بنا، يداً بيد، لنجمع طاقاتنا ونحتضنها ونستفيد منها في فرض كياننا وفي تدعيم قوتنا وقدرتنا على مجارة هذا العصر بكلّ تحدياته... هلّم بنا لنعمل على تجديد أنفسنا وإيديولوجياتنا وروانا وعلى التمسك بهويتنا وتراثنا وقوميتنا، والافتخار بلغتنا والعمل على نشرها واستثمارها بأفضل وجه، لأنه من إثبات الرشد والحرية أن نساهم بجديّة في خدمة الحوار الحقيقي. هلّم بنا لنتحوّل من مجتمع قول إلى مجتمع فعل، يصبو إلى التخلّص من وصفه بالظاهرة الكلامية، وإلى الخروج من إطار المتكلم لعهد على الأمور ذاتها من دون إيجاد حلّ لها. هلّم بنا لننهض من سبات دام طويلاً، ولنكون في كلّ الميادين، وتحديداً في ميدان الاستثمار اللغوي، من الواضعين والمؤسسين لا من الاتكاليين التبعيين، من الساعين لا من المنتظرين، من الرؤيويين لا من المتوقّعين.

هلّم بنا لنوظّر قدرنا "في الاستمرار لا الاستقرار، أو الاستقرار على الاستمرار"، فالقضية ليست أن يكون الإنسان أو أن لا يكون فقط، وإنما هي في أن يكون على أحسن ما يكون، إذ هناك تفضيل، والتفضيل سير إلى الأمام.

الحواشي

1. نائل ممدوح أبو زيد، استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية، ص502.
2. المصدر نفسه، ص 502.
3. ميشال زكريا، الألسنية: علم اللغة الحديث، ص9.
4. المصدر نفسه، ص 164.
5. المصدر نفسه، ص 73.
6. أحمد بن نعمان؛ سامي سويدان... اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، ص12.
7. F. de Saussure, Course in General Linguistics, p 115.
8. أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، ص51.
9. كمال يوسف الحاج. دفاعاً عن اللغة العربية، ص45.
10. أحمد درويش. إنقاذ اللغة... إنقاذ الهوية: تطوير اللغة العربية، ص 62.
11. Wikipedia, the free encyclopedia
12. The Guardian.com
13. أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، ص73.
14. المصدر نفسه، ص73.
15. أحمد بن نعمان؛ سامي سويدان... اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، ص217.

16. أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، ص 53.
17. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 363.
18. لغة مستحدثة تستخدم الحرف اللاتيني للتعبير عن اللهجة المحكية العربية، وهي الأكثر شيوعاً عبر وسائل التواصل الإلكترونية.
19. Noam Chomsky, *Essays on Form and Interpretation*, p 10.
20. المصدر نفسه، ص 154.
21. المسلمون الذين بقوا في إسبانيا تحت الحكم المسيحي بعد سقوط المملكة الإسلامية.
22. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 357-358.
23. Noam Chomsky, *Essays on Form and Interpretation*, p 63
24. ميشال زكريا، الألسنية: علم اللغة الحديث، ص 186.
25. مسعود بوبو، اللغة العربية وإشكالات العصر.
26. موقع مؤسسة الفكر العربي / www.arabthought.org

لائحة المصادر والمراجع

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. البستاني، بطرس. قاموس محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان، 2011.

المراجع:

1. بدوي، عبده محمد. أهمية تعلم اللغة العربية. الكويت: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، 1996.
2. بن نعمان، أحمد؛ سويدان، سامي... اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
3. تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: قضايا وتجارب. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.
4. الحاج، كمال يوسف. دفاعاً عن اللغة العربية. بيروت: منشورات عويدات، 1959.
5. درويش، أحمد. إنقاذ اللغة... إنقاذ الهوية: تطوير اللغة العربية. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
6. زريق، قسطنطين. الأعمال الكاملة العامة، المجلد الثاني. مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
7. زكريا، ميشال. الألسنية: علم اللغة الحديث. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1984.
8. الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين، ط 14، 2000.
9. الصالح، صبحي. الإسلام ومستقبل الحضارة. دار الشورى، 1992.
10. العصيلي، عبد العزيز بن إبراهيم. أساسيات تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى. المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي - جامعة أم القرى، 1423 هـ.
11. فريحة، أنيس. اللهجات وأسلوب دراستها. بيروت: دار الجيل، 1989.
12. قمير، يوحنا. ما أمسي وما غدي. دار المشرق، 1984.
13. F. de Saussure, *Course in General Linguistics*, Translated by Roy Harris, Duckworth, London, 1998
14. Noam Chomsky, *Essays on Form and Interpretation*, New York: North-Holland, 1977.

الأبحاث والمقالات:

1. استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية: مفهومه، مجالاته، سبل حمايته. نابل ممدوح أبو زيد: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 22 - العدد الأول 2006.
2. دور وأفاق القطاع السياحي في إقتصادات الأقطار العربية: أهمية السياحة في العالم العربي. ناجي التوني: المعهد العربي للتخطيط - الكويت، 2001.
3. اللغة العربية وإشكالات العصر. مسعود بوبو، الفكر العربي، عدد نيسان - حزيران 1990.
4. *Dictionary of Languages: The Definitive Reference to More than 400 Languages*. Andrew Dalby, 1998.
5. *Constructing Arabic as Heritage: Investment in Language. Literacy, and Identity among Young U.S. Learners*. Amanda L. Temples. Georgia State University, 2013.

المواقع الإلكترونية

1. Wikipedia, the free encyclopedia
2. The Guardian.com
3. موقع مؤسسة الفكر العربي / www.arabthought.org